المحور الأول: مدخل لتمويل التجارة الدولية " المفهوم والأهمية"

أولا: مفاهيم عامة حول التمويل الدولي.

التمويل هو مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة او المشروع من الحصول على الموارد المالية لتمويل نشاطه.

1. مفهوم التمويل الدولي:

يعني التمويل الدولي كافة الانتقالات وحركات الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد، أو امتلاك أموال (عينية نقدية) عقارات، مشروعات، أسهم، سندات، ودائع.....الخ.

و على أساس ما سبق فإن انتقال و حركة رؤوس الأموال يمكن أن تتضمن ما يلي:

* اشتراك مواطنين في دولة معينة في مشروعات خاصة أو حكومية في دولة أخرى من خلال اشتراك صريح في المشروعات أو عن طريق شراء أسهم المشروعات.

* تصدير مواطني دولة معينة سلع أو خدمات و إبقاء حصيلة التصدير هذه في دولة أخرى بشكل ودائع.

*انتقال الأموال من دولة إلى أخرى وإيداعها في دولة أخرى بهدف الحصول على عائد أكبر.

* إبقاء مواطني دولة ما الأرباح التي تحققها مشروعات يملكونها في دولة أخرى من أجل إعادة استخدامها في تلك الدولة أو إيداعها للحصول على عائد أكبر أو امتلاك أموال منها.

* حركات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء كانت فورية أو آجلة و التي ترافق و ترتبط بحركة السلع أو الأشخاص بين الدول.

* انتقال رؤوس الأموال بين الدول من طرف واحد مثل المساعدات و الهبات و المنح الخاصة والعامة.....وما إلى ذلك.♣

2. دوافع التمويل الدولي:

♣ فالتمويل الدولي بهذا يتضمن كافة حركات و انتقال رؤوس الأموال بين الدول، و بالتالي فإنه يتضمن طرفين يكون أحدهما في دولة معينة و الأخر في دولة أخرى، سواء كان هذا الطرف شخصا طبيعيا أو معنويا، أو كانت جهة خاصة أو جهة حكومية أو هيئة أو منظمة دولية أو إقليمية، هذا ما يميز التمويل الدولي عن التمويل المحلي الذي يتم بين أطراف محلية.

يرتبط التمويل الدولي بوجود فجوتين للتمويل في الدول النامية وهما:

أ: فجوة التمويلات الداخلية (المحلية).

تتمثل في الفرق بين الادخارات و الاستثمارات أي عجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات بين محدودية الادخارات من ناحية و عدم توجيه ما يتاح من هذه المدخرات نحو تمويل الاستثمار. و يجب الأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك في الدول النامية عينها:

* الحاجة الكبيرة لإقامة المشروعات الإنتاجية و مشروعات البنية التحتية .

* الحاجة الكبيرة للسكن و المرتبطة بمعدل النمو السكاني المرتفع.

* الحاجة الكبيرة في هذه الدول للتوسع في الخدمات نتيجة الزيادة السكانية المرتفعة.

ب: فجوة التمويل الخارجي.

تتمثل هذه الفجوة في اقتصاد مفتوح يرتبط بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي، وفجوة التمويل هذه في الدول النامية ترتبط بالعديد من الأسباب من أهمها ما يلي:

* الحاجة الواسعة للاستيراد و اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية.

* الحاجة الواسعة لاستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المشروعات الإنتاجية بعد إقامتها.

* الحاجة الماسة لاستيراد السلع الاستهلاكية في ظل الزيادة السكانية المرتفعة و في ظل التطور النسبي في مستويات المعيشة في هذه الدول.

* الحاجة الواسعة للتوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة في هذه الدول و التي تعتمد في جزء منها على متطلبات و مستلزمات لا يستطيع الإنتاج المحلي توفيرها.

ثانيا:مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية.

1: تعريف التجارة الخارجية:

تعريف 1.

تعرف التجارة الخارجية بأنها" أحد الفروع لعلم الاقتصاد التي تهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

تعريف 2.

ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها نوع من التجارة التي تعنى بكميات التدفقات من واردات و صادرات من السلع، والتي تشمل إجمالي إنتاج السلع المادية والملموسة في التجارة الخارجية بين الأطراف المتداولة من جهة. وكتلة التدفقات من صادرات و واردات خدمية من جهة أخرى.

و تتألف من :

ـ خدمات النقل الدولي " نقل البضائع ..."، وخدمات التجارة الخارجية ، والسفر الدولي و السياحة، والخدمات المصرفية والمالية الدولية، وحقوق الملكية الفكرية ، ونقل التكنولوجيا. والذي نتج عن توسع مجال سوق التبادل الاقتصادي الجغرافي.

تعريف 3.

يمكن تعريف التجارة الخارجية أيضا: " بأنها عملية نقل البضائع والخدمات بين الدول، والتي يتم تنظيمها من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة والأعراف التي تعقد بين الدول. و التجارة الخارجية تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد.

2. تعريف الصادرات والواردات.

تعرف الصادرات بأنها النشـاط الذي يؤدي إلى انسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وتنقسم إلى صادرات منظورة، تتمثل في السلع الملموسة، وصادرات غير منظورة، تتمثل في الخدمات.

أما الواردات، فيمكن تعريفها بعملية إدخال السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية، وتنقسم هي الأخرى إلى الواردات المنظورة، وهي الواردات الملموسة كالسلع، والواردات الغير منظورة وتتمثل في الخدمات.

ثالثا: تمويل التجارة الخارجية:

أ.تعريف تمويل التجارة الخارجية.

ويمكن تعريف تمويل التجارة الخارجية بأنه نوع من أنواع الأنشطة الماليّة التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجيّة، إذ يعتمد التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزيّة للدول في تقديم الدعم المالي الكافي لقطاع التجارة الخارجية، بصفتها من المخصصات الأساسية لهذه البنوك، أما التمويل المالي غير المباشر فهو جزء من مساهمة البنوك التجارية العامة و أصحاب رؤوس الأموال في تقديم الدعم المالي للتجارة الخارجية.

ب. **أهمية تمويل التجارة الخارجية:**

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده, و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية , و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل تطورها , ومن هنا تظهر أهمية التمويل في التجارة الخارجية و التي لها دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق ما يلي:

1: الوفاء بالمبادلات التجارية و المتمثلة في الصادرات و الواردات " السلعية و الخدمية " بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي .

2: توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي:

- ✓ توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها.
- ✓ تحقيق التنمية في البلاد.
- ✓ تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة.
- ✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم." توفير السكن والعمل"

3: تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة " كالقروض و الاستثمارات .....الخ" 4 : تأمين التزامات المالية بين الدول و المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم و خصوصا في حالة حدوث الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية.

ومن منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن أهمية تمويل التجارة الخارجية في تنشيط حركة التجارة الدولية فأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فان انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة المخصصة للإستثمار والاستهلاك.

ج. **أشكال و مصادر تمويل التجارة الخارجية.**

هناك عدة أشكال للتمويل و التي نذكر منها:

1: **لتمويل المباشر و غير المباشر**

1:1 **التمويل المباشر :** هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي و سيط مالي مصرفي أو غير مصرفي . و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين "مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية".

- **المؤسسات**: تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن نلجأ للجمهور من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في:

-إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار السندات ، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي ، تسهيلات الاعتماد...الخ

- **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار أوراق مالية متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه الأوراق نجد: أذونات الخزينة .

2.1: **التمويل غير المباشر** يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الوسطاء المتواجدين بالأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين

حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض , ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها , فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل .

و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل قروض و التي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد و التصدير مثل الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ...الخ.

2: **التمويل المحلي و التمويل الدولي :** ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق و المؤسسات المالية الداخلية و تمويل مصدره السوق المالية و الهيئات المالية الدولية.

2- 1: التمويل المحلي : يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات النقدية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشرة و غير المباشرة المحلية " قروض بمختلف أنواعها ، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها ...الخ" و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

2-2 :التمويل الدولي : هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسات النقدية مثل البورصات ، و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة .

أما مصادر التمويل فيتاح أمام المؤسسات التجارية مصادر داخلية أو خارجية و لفترات قصيرة أو طويلة الأجل و يمكن تصنيف مصادر التمويل هذه إما من حيث المصدر أو من حيث الملكية أو من حيث الزمن و ذلك كالتالي:

1.من حيث المصدر : تم التقسيم إلى مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة و الاهتلاك و بيع الأصول ومصادر خارجية كالاقتراض و إصدار السندات و تسهيلات الموردين .

2.من حيث الملكية : يتم تقسيم ذلك إلى مصدر خاص أو عام من مالكي المؤسسات كزيادة رأس المال و الاحتفاظ بجميع الأرباح أو جزء منها , و مصادر من

المقرضين , مثل البنوك و موردي الآلات و المعدات و مؤجريها و موردي الموارد ...الخ

3.**من حيث الزمن**: يتم التقسيم إلى مصادر طويلة الأجل, ومصادر متوسطة الأجل و أخرى و قصيرة الأجل.